E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/102
15 July 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٧ (د) من جدول الأعمال

تقارير واستنتاجات وتوصيات الهيئات الفرعية: مسائل حقوق الانسان

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة من الممثل الدائم لقبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لاحظنا ببالغ الدهشة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد سمح بأن تعمم، في اطار البند ٧ (د) من جدول أعمال الدورة الموضوعية، رسالة من الممثل الدائم لتركيا ومعها مرفقات من الكيان الانفصالي غير الشرعي. فما يسمى "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" إنما هو كيان أدانته الأمم المتحدة ولا يعترف به أي بلد سوى تركيا التي تتحدى بذلك قرارات مجلس الأمن وعلى الأخص قراره ٥٥٠ (١٩٨٤) الذي يطلب الى جميع الدول والمنظمات الدولية "ألا تقدم أية تسهيلات الى الكيان الانفصالي السالف الذكر أو تمد له يد المساعدة بأي حال من الأحوال".

إن الدعاية التركية المعروفة أصبحت مكشوفة منذ زمن طويل.

وأود على كل حال أن أذكّر بأن مجلس الأمن بقراره ١٠٩٢ (١٩٩٦) قد أدان أعمال القتل الوحشية التي راح ضحيتها قبارصة يونانيون في العام الماضي مشيرا "بصفة خاصة [الى] استخدام الجانب التركي/القبرصي التركي القوة بلا مبرر وبلا تناسب".

ومما يؤسف له أنه قد مر ما يقرب من عام كامل على هذه الجرائم دون أن يجري الجانب التركي أي تحقيق فيها أو يقدم أحدا الى العدالة. بل ما حدث هو العكس إذ رُقي شخص من كبار المشتبه في ارتكابه للجريمة ليصبح ما يسمى بـ"وزير الزراعة" في هذه الدولة المزعومة، كما عُزز التعاون مع المنظمات المتطرفة مثل منظمة الذئاب الرمادية (التي شاركت، في جملة أفعالها، في محاولة الاعتداء على البابا).

إن التجاهل التركي لمعايير وقواعد القانون الدولي يتجلى كذلك في تبديل الأسماء الجغرافية للقرى والمدن في الجزء المحتل من قبرص. واستخدام الأسماء التركية إنما هو مجرد محاولة أخرى لصبغ الأرض المحتلة بصبغة تركية.

وفيما يتعلق بادعاءات شراء جمهورية قبرص للأسلحة، أود أن أبين أن ذلك أمر استوجبه استمرار الاحتلال العسكري التركي لجزء من أرضنا، ووجود ٠٠٠ ٣٥ جندي تركي، والتحديث المستمر لمعداتهم وعتادهم. ولهذا السبب أبرز الأمين العام للأمم المتحدة في سلسلة من التقارير المرفوعة الى مجلس الأمن أن الجزء المحتل من قبرص لا يزال من أشد مناطق العالم تسليحا (انظر الوثيقة S/1996/411 المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦).

إن حكومة قبرص لا تؤمن بالحل العسكري فهو حل ستترتب عليه عواقب وبيلة لجميع القبارصة من اليونانيين والأتراك على السواء.

ومن هذا المنطلق طرح فخامة السيد غلافكوس كليريديس، رئيس جمهورية قبرص، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ اقتراحا بتجريد قبرص من السلاح. ويقضي هذا الاقتراح بتسريح الحرس الوطني القبرصي، وتسليم أسلحته ومعداته لقوة الأمم المتحدة في قبرص، والابقاء على قوة للشرطة بعددها الحالي مع قصر تسليمها على الأسلحة الخفيفة، وإنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة من الوفورات المحققة بذلك يخصص لتلبية احتياجات جميع سكان الجزيرة بعد حل المشكلة. ومقابل ذلك يقضي الاقتراح بانسحاب قوات الاحتلال التركية وتسريح القوات المسلحة للقبارصة الأتراك. كما يتوخى مرابطة قوة متعددة الجنسيات يمكن أن تشارك فيها كل من تركيا واليونان على أن تصدر لها بقرار من مجلس الأمن ولاية تقضي بتدخلها في حالة وقوع خرق للسلم أو اشتباه في انشاء قوات شبه عسكرية في الجزيرة وذلك بغية ضمان الاتفاق.

وهذا الاقتراح لا يزال مطروحا ونحن نعتقد باخلاص أنه يمثل جوابا حقيقيا على الشواغل الأمنية لجميع القبارصة. وتطبيقه سيؤدي الى الاستقرار في منطقتنا الحساسة.

أما عن معاملة القبارصة الأتراك المقيمين في مناطق الجمهورية التي تسيطر عليها الحكومة، فإن حقيقة كونهم قد فروا من "الفردوس" الذي خلقته لهم قوات الاحتلال ليعيشوا مع اخوانهم في الوطن من القبارصة اليونانيين، هي في ذاتها حقيقة تغني عن كل بيان. وأقل ما يقال بالتالي عن أي محاولة للطعن في تقرير الأمين العام الذي يقرر أن القبارصة الاتراك "يتمتعون بنفس الحقوق القانونية والمزايا التي يتمتع بها القبارصة اليونانيون" هو أنها محاولة سخيفة.

ومن الجلي أن القصد من الاقتباسات التركية الانتقائية انما هو حرف الأنظار عن الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان والحريات الأساسية التي يعانيها على يد تركيا شعب قبرص، وعلى الأخص القبارصة اليونانيون والموارنة القلائل الذين يعيشون في الأرض المحتلة. وقد ذكر الأمين العام في تقريره الى لجنة حقوق الانسان أن "هاتين الطائفتين تتعرضان لقيود شديدة للغاية تحد من ممارستهما لكثير من الحريات الأساسية، وتؤدي الى كفالة انقراض الطائفتين بمرور الوقت من جزء الجزيرة الشمالي" (انظر E/CN.4/1996/54، الفقرة ١٤).

ومن الأمثلة الصارخة على الفظائع التركية المرتكبة ضد المطوَّقين محنة معروفة هي محنة المعلمة القبرصية اليونانية السيدة إليني فوكا التي تعاني من التكدير والازعاج المستمرين. وقد تعرضت السيدة فوكا مؤخرا لاعتداء بدني على يد عملاء نظام الاحتلال وهي لا تزال ممنوعة من العودة الى دارها في شبه جزيرة كارباس المحتلة. وجريمتها هي أنها رفضت أن توقع "بطاقة هوية" صادرة عن النظام غير الشرعي. وبناء على ذلك، اصبحت احدى المدارس الثلاث التي يدرس بها التلاميذ القبارصة اليونانيون القلائل الباقون في مناطق الاحتلال التركي بلا معلم منذ أيلول/سبتمبر الماضي، على ما في ذلك من انتهاك صارخ لاتفاق فيينا الثالث لعام ١٩٧٥ الخاص بالأحوال المعيشية للمطوَّقين.

وجدير بالذكر أن المرحوم اللورد فينسبرغ، الذي كان مقررا للجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا ذكر على إثر زيارته للمطوَّقين أنه وجد الأحوال التي يعيش في ظلها هؤلاء الأشخاص الذين "يعانون انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان" ..." أحوالا مفزعة". ويشارك المقرر الحالي، السيد بارسوني، نفس هذا الرأي.

ولم يفلت التراث الثقافي والديني لشعب قبرص من الجنون التدميري لنظام الاحتلال. فالمواقع الأثرية وأماكن العبادة تدَمر وتدنس وتـُنهب بطريقة منهجية، والقطع الدينية تباع في السوق السوداء الدولية.

أما حكومة قبرص فإنها تقوم على العكس من ذلك بصيانة واصلاح المساجد في المناطق الحرة، لأنها تعتبرها جزءا من تراث الجزيرة. والكثير من المساجد في مناطق قبرص الحرة مساجد تؤدي دورها تلبية للاحتياجات الدينية للقبارصة الأتراك فضلا عن المسلمين العديدين الذين يزورون قبرص أو يقيمون بها.

كما أن الأمين العام ذكر في تقريره S/1997/437 المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أن ٤٣٧ من القبارصة الأتراك تمكنوا في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من الحج الى مسجد تكية هالة سلطان في لارناكا دون أن تفرض عليهم الحكومة أي قيود. وقد أضاف الى ذلك أن من دواعي الأسف أنه قد جرى في اللحظة الأخيرة الغاء زيارة مناظرة كان من المقرر أن يقوم بها ٦٠٠ قبرصي يوناني لكنيسة الرسول اندراوس بمناسبة عيد الفصح لدى الطائفة الأرثوذكسية في ٢٧ نيسان/أبريل، وذلك لأن سلطات النظام غير الشرعي أصرت على استبعاد عدد من الأشخاص.

ومن المؤسف حقا أن تركيا تؤثر شن حملة دعائية في هذه اللحظة الدقيقة بالذات التي تشهد بذل جهود من جانب الأمين العام والمجتمع الدولي لايجاد حل عادل وقابل للدوام لمشكلة قبرص. إن حكومة قبرص لا ترغب في الخوض في هذا النوع من المجادلات. ونحن ملتزمون بصدق بالعمل الجاد من أجل بناء مستقبل مشترك سعيد مزدهر لجميع مواطني جمهوريتنا. وندعو تركيا الى العمل على تيسير حل مشكلة قبرص الذي طال انتظاره.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت البند ٧ (د) من جدول الأعمال.

(توقيع) سوتوس زاخيوس
السفير،الممثل الدائم
لجمهورية قبرص